ترجمـــــــــــــــات |
مـــن العـــــــــدد ١٠ | شعبان | اب | ٢٠٠٩

العـراق، جيرانـه وإدارة اوبامـا مـن وجهـة النظـر السـورية والسـعودية

ترجمـــــــــــة : المعهد العراقي للحوار

العراق، جيرانـــه وإدارة اوباما من وجهة النظر السورية والسعوديـــــة

ترجمة: المعهد العراقي للحوار

الملخص التنفيذي:

إن أولوية كل من الرياض ودمشق تبقى تتمثل في الخشية من انتقال ما يحدث في العراق من أعمال عنف إلى بلدانهما، وبروز الهوية الإثنية والطائفية، وانتشار الإسلام المسلح.

إن الحاجة إلى احتواء هذا التهديد هو النقطة الأساس التي تشكل علاقتهما بالعراق.

كل من سوريا والمملكة العربية السعودية له مصلحة حيوية في التأكد بأن النظام السياسي المنبثق في العراق يضم في ثناياه السنة العراقيين العرب، والذين لم يدخلوا بشكل كامل لحد الآن في المؤسسات السياسية العراقية.

لا تضع كل من سوريا والمملكة العربية السعودية العراق في عزلة، بل يعتبرونه في مقدمة اعتباراتهم السياسية الخارجية.

فبالنسبة لهم، العراق ليس إلا جزء من نظرة مقارنة تضم أيضاً لاعبين إقليميين آخرين (الولايات المتحدة وإيران) إضافة إلى ارتباط القضية بمشاكل إقليمية أخرى، بشكل خاص الصراع العربي الإسرائيلي.

إن الشعور بالاستياء والمرارة تجاه الولايات المتحدة قد امتزج الآن بشيء من التفاؤل بوجود الرئيس باراك أوباما. مع ذلك ما زال السعوديون يقفون بصلابة تجاه الدعوة التي نقلها بوش للرياض في أن يكون لها دور تجاه العراق، كما هو حال السوريين، ذلك لأنهم اعتقدوا بأن الإدارة السابقة أصرت على تهميشهم وتحديدهم.

بالتالي بقي العراق في عزلة كبيرة ضمن محيطه الإقليمي، بالرغم من التعاون الإقليمي الذي شهدناه مؤخراً، فهذان الجاران ما زالا يصران على سياسة — الاحتواء والتدخل — في نفس الوقت.

حول مهمة الدراسة

منذ عام ٢٠٠٤، بادر معهد السلام الأمريكي بمتابعة موضوع (العراق وجيرانه) عن طريق البحث في العلاقات العراقية مع ست دول جوار.

وكجزء من هذا العمل، رعى المعهد وبالتعاون مع مركز ستيمسون مهمة دراسة مستقلة غير حكومية في كل من سوريا والمملكة العربية السعودية في منتصف كانون الثاني ٢٠٠٩. التقى الوفد فيها مع طيف واسع من الشخصيات السياسية القيادية، رجال الأعمال، منظمات مجتمع مدني وخبراء السياسة الخارجية في كلا البلدين، بمن فيهم الرئيس السوري بشار الأسد، والأمير تركي الفيصل. التقت المجموعة كذلك مع رجال أعمال عراقيين يعملون في البلدين ومع لاجئين عراقيين أيضاً. هدف المهمة هو استعراض وكشف فرص

وتصورات تعاون إقليمي واسع حول العراق، ولأجل فهم كيف تم إدراك وتصور السياسات الأمريكية المتعلقة، والتصورات الإقليمية للحكومة العراقية والإدارة الأمريكية الجديدة.

هذه المناقشات ضمت أيضاً قضايا أمنية إقليمية أخرى مترابطة مع قضية العراق، كإيران، لبنان، ولاسيما الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والحرب في غزة. إن ورقة العمل هذه تمثل نتائج أولية لمهمة الدراسة.

المحتويات:

-الخلفية واستهلال -ماذا يهددنا؟ -سوريا والعراق -نظرة عامة -قضايا محددة
-المملكة العربية السعودية والعراق -نظرة عامة -قضايا محددة -خبراء المجموعة المشاركين

الخلفية واستهلال: ماذا يهددنا؟

شهد العامان الماضيان تطورات إيجابية دراماتيكية في ما يتعلق بالوضع الأمني في العراق. فقد تطورت القوات الأمنية العراقية من حيث القدرة والعدد.

وحصلت الحكومة العراقية على أوسع مدى للسيادة، والتي تبلورت في توقيع اتفاقية انسحاب القوات مع الولايات المتحدة والتي تم بموجبها نقل قيادة العمليات الأمنية للحكومة العراقية واشتراط انسحاب كل القوات الأمريكية من العراق بنهاية ٢٠١١.

يأمل الكثيرون في الولايات المتحدة بأن تؤشر هذه التطورات في تأسيس سلام دائم أساسه العراق بالتعاون مع الجهود الدولية الرامية لمكافحة الإرهاب، عندها تستطيع الولايات المتحدة أن تخفض وجودها في العراق

بدون المساس بالاستقرار الإقليمي وتجنب انهيار أي دولة أو تفككها.

على كل حال، تبقى الانقسامات السياسية عميقة في العراق ومضي جهود معالجة الانتكاس الأمني نحو مزيد من العنف، والتعامل مع حقيقة وجود حكومة شيعية دينية. وإن المجتمع السني العراقي يقف بوجه القاعدة ويتجه نحو تعزيز المشاركة السياسية.

إن الحكومة العراقية بعيدة ومترددة وممانعة لدمجهم في مؤسسات الدولة. إن الانتخابات في هذا العام — المحلية والبرلمانية — وانتقال السلطة اللاحق سوف يوضح الكثير حول مصداقية الحكم في بغداد في ما يتعلق بإنشاء نظام سياسي شامل وسليم، وأكثر من ذلك، التوترات بين العرب والكرد قد تصاعدت، وفرص انفجار الوضع بين الطرفين كبيرة.

في هذه اللحظة التي تحوي مخاطر كبيرة، إن احتمال انسحاب قوات الولايات المتحدة من شأنه أن يزيد من محاولات الحكومة العراقية في أن تخطو نحو الأمام، وأيضاً إن دول جوار العراق سوف تلعب دوراً حساساً.

دول الجوار التي تواجه تهديداً حقيقياً يتعلق بماهية النظام في العراق الذي سوف ينبثق. إن دول الجوار العربية لها مصلحة في رؤية حكومة تمثل الجميع وليست موالية لإيران. إنهم لا يريدون أن يُفلت العراق من السيطرة وأن يكون مصدراً للتطرف والطائفية كما كان لعدة سنوات ماضية.

إنهم لا يستطيعون استقبال المزيد من اللاجئين الهاربين من تأزم الأوضاع الأمنية. كل دول الجوار لها مصلحة في عراق يمكن أن يكون شريكاً في الأمن، الدبلوماسية الإقليمية والنمو الاقتصادي.

فعراق لا يعاني المشاكل يستطيع أن يكون إيجابياً مع دول الجوار، وأن تنجذب كل دول الجوار إليه.

العراق وجيرانه منذ عام ٢٠٠٣

على مدى السنوات الثلاث الأولى بعد الحرب، كان جيران العراق متأرجحين ومترددين في أحسن الأحوال تجاه أي تطور حدث في العراق، بدءاً من الاحتلال نفسه، مروراً بالعنف وعدم الاستقرار، حتى تطبيق حكم الأغلبية الشيعية. فقد تأهب جيران العراق وحذروا من احتمالات الحرب الأهلية وشعروا بأنهم قد أُبعدوا بشكل مقصود عن اتخاذ قرار الإطاحة بنظام صدام حسين. ففي العراق، لم ترحب الولايات المتحدة الأمريكية بتدخل دول الجوار، ووجدت إيران الفرصة للتدخل على الفور، وبقي الجيران العرب في أحسن الأحوال متحفظين وحذرين ويشعرون بأنهم قد يتم استبعادهم بشكل نهائي.

على كل حال، في مطلع ٢٠٠٧، بدأ المزاج يتغير نحو الإيجابية، فقد بدأ العراق ودول جواره في الدخول في علاقات أكثر طبيعية وأكثر إيجابية بين العراق وكل دولة على حِدة، وأعطت إدارة بوش دعمها الحذر لعملية السلام الإقليمية المنبثقة عن ذلك. فبدأت الاجتماعات على مستوى الوزراء، مع مجاميع العمل التي تلتئم بشكل منتظم للتعامل مع قضايا كالأمن، اللاجئين، والطاقة والاقتصاد، كما هو الحال مع التمثيل الدبلوماسي الواسع في دول الجوار.

وقد أخذت الاستثمارات الأجنبية والإقليمية وعقود إعادة الإعمار بالزيادة

بشكل بطيء، كما هو الحال بالنسبة لتصدير النفط. سوَّت الحكومة العراقية معظم ديون عهد صدام، بالرغم من أن هذه العملية كانت أبطأ مع دول الخليج العربية مثل المملكة العربية السعودية، على خلاف مع ما هو عليه الحال مع روسيا. بالرغم من التعقيد الإضافي الناجم عن التوتر في العلاقات مع الولايات المتحدة، كما في قضية إيران وسوريا، الدولة العراقية الجديدة أدارت الأمور بشكل كفؤ واستطاعت تجديد العلاقة مع سوريا وعقدت اتفاقية وضع القوات مع الولايات المتحدة (SOFA) دون تمزيق الروابط المتينة لعلاقتها مع إيران.

سوريا والعراق: نظرة عامة

من خلال التشاور الواسع الذي أجريناه مع القادة السوريين، وكذلك لقاء خبراء السياسة الخارجية، مع دبلوماسيين ورجال أعمال، فإنه من الواضح بأن السوريين يميلون للتعامل مع العراق باعتباره عنصراً في مجموعة متكاملة، نظرة إدراك واسعة لعموم الإقليم، بما يحويه من أزمات أخرى (القضية الإسرائيلية-الفلسطينية، وفلسطين ولبنان) وعلاقتهم مع لاعبين إقليميين آخرين لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.

إن نقاشاتنا حول العراق تناولت هذه المواضيع، لاسيما الحرب في غزة، والتي كانت دائرة أثناء جولتنا الدراسية. فلا يزال السوريون يميلون إلى مناقشة قضية العراق في إطار العلاقات السورية – الأمريكية، حتى لو أن الأسئلة المحددة حول الحكومة العراقية تكون جزء من الإجابة عليها من الولايات المتحدة.

لا يزال السوريون يرون واشنطن على أنها اللاعب المهيمن في السياسة

العراقية. إنهم لا يبدون منغمسين في موضوع التزام أمريكا في تعهداتها بالانسحاب والحكومة العراقية التي تلاقي التشجيع مؤخراً. في حين أن العديد من الأمريكيين والعراقيين منغمسين في النظرة التي تقول إن مكاسب السنتين الماضيتين وتوقيع اتفاقية وضع القوات قد غيَّرا بشكل أساسي المعادلة في العراق، العديد من السوريين يميلون للاعتقاد بأن القليل قد أُنجز في العراق منذ عام ٢٠٠٦.

من الممكن أن يؤشر هذا بأن الشكوك بدرجة التحسن منذ البداية للسنتين المنصرمتين هي دائمية وتمتد أيضاً لتشكك بتعهد الولايات المتحدة الخاص بالانسحاب من العراق.

أشار الرئيس الأسد لدعم بلاده لانسحاب على مراحل للقوات الأمريكية مصحوب بعقد مؤتمر موسع يضم الأطياف السياسية (باستثناء تنظيم القاعدة) هدفه الأساسي كتابة دستور جديد للبلاد.

إن العديد من الأطراف في سوريا تبدو لا تعرف شيئاً عن آخر التطورات في العراق.

إنهم وصفوا العراق على أنه جزء مستقطع من الإقليم، وليس جزء مُدمج فيه. مع ذلك، سوريا بدأت بالتفاعل مع العراق، فلدى سوريا سفيراً في بغداد، وهناك زيارات عالية المستوى بين مسؤولي البلدين. أشار أحد المحللين السوريين إلى أنه قرأ هذه التحركات بمثابة إشارة إلى العرب السنة – لاسيما المقاومة – مفادها بأن الحكومة العراقية شرعية في وجودها وأنهم (العرب السنة) لا بد أن يضطلعوا بدور في العملية السياسية. بصورة عامة، لسوريا تأثيراً نسبياً محدوداً في العراق، وليس لسوريا القدرة على تنفيذ وإدارة مشاريع الطاقة والتأثير على السياسة العراقية، الأمن والشؤون الاقتصادية، بالخصوص عند المقارنة لما هو عليه الحال مع جار قوي مثل

تركيا، والسعودية وإيران — الدول التي لها وسائل وقدرة لتكون أكثر جاهزية للتدخل على الأرض —، لكن نجد سوريا بلا وسائل مهمة. إنها تبذل جهد بشكل غير مباشر وطرق أقل كلفة، وعلى سبيل المثال عن طريق لعب دور استضافة شخصيات المعارضة العراقية وأعداد كبيرة ومنوعة من اللاجئين من أطياف المجتمع العراقي.

أكد الرئيس الأسد بأن اهتمام سوريا الرئيسي نحو العراق يتمثل في إدامة وحدة أراضيه. هذا يتضمن حفظ العراق كدولة فاعلة حيوية مع حكومة مركزية قوية وتفعيل الهوية الوطنية بدلاً من الهوية الطائفية، وكما هو الحال مع اجتماعاتنا الأخرى، أظهر الأسد التحذير لتصور أن يحدث في العراق ما حدث في لبنان من هشاشة في الأوضاع، ونموذج طائفي.

يعتقد السوريون بأنهم أدوا ما عليهم في صدد دعم الأمن على الحدود العراقية، وأن العراقيين والأمريكان يستطيعون وعليهم فعل المزيد من جانبهم. لقد وصف السوريون علاقاتهم مع إيران بأنها تستند على مصالح مشتركة، تتمثل في مواجهة التحدي الأمني، بدلاً عن الأيديولوجية وتقاسم الرؤية حول الإقليم.

واجهت المجموعة أموراً لافتة للغاية حول الرئيس أوباما وطموحه الجامح لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، حتى في خضم أزمة غزة. بشكل محدد، سمعت المجموعة عن صفقات كبيرة تتعلق بالمصالح العامة، سواء في ما يتعلق بكبح انتشار الإسلام المسلح والطائفية، عراقاً مستقراً وموحداً، أو تسوية عربية إسرائيلية. إنهم كذلك تحدثوا كثيراً (وأملوا) بأن تتمكن سوريا والولايات المتحدة من طي صفحة جديدة مع الإدارة الجديدة، مع عودة السفير الأمريكي لدمشق، والهدوء في فرض العقوبات على الأخيرة.

بالرغم من المصلحة القوية في تحسين العلاقات، غادرت المجموعة

بتصور واضح بأن السوريين ينتظرون من الإدارة الجديدة المبادرة بالخطوة الأولى، عندها سوف تبقى سوريا حذرة ومراقبة لما يحدث. في حواراتنا بخصوص العراق، أوضح السوريون بأنهم وإيران لا ينظرون بنفس المنظار. بالرغم من أنه لا يوجد شيء محدد على نحو واضح، اكتشفت المجموعة تأرجح التيار الخفي حول الروابط السورية – الإيرانية، والتي ظلت مبنية على المصالح والمنفعة، بدلاً من تقاسم الرؤى حول الإقليم.

الانطلاق من العراق

معظم الاهتمام كان ينصب بشكل واضح حول احتمال انتشار الهوية الطائفية والإسلاميين المتشددين من العراق. كان السوريون مبكرين في لوم الولايات المتحدة لإطلاقها العنان لهذه الأمور في العراق وكانوا متشددين في وصف كيف أن هذه الأعمال هي في الوقت نفسه ضد المصالح الأمريكية – السورية المشتركة. دعا المسؤولون السوريون للتعامل مع العراقيين كعراقيين، في حين أن قوى أخرى في الإقليم (لم يسموها لكننا نفترض أنهم يعنون بها السعودية وإيران) قد عززت من مصالح السنة والشيعة وبذلك فإنهم دعموا الطائفية في العراق وفي عموم الإقليم. وبالضد من هذا، إنهم أثنوا على جهود تركيا للتعامل مع المسلحين الأكراد، وعدد من الخبراء الذين تم مقابلتهم وصفوا جهود البلدين حول القضية الكردية بأنها متماثلة. يعتقد المسؤولون السوريون بأن كركوك والمناطق المتنازع عليها كانت بمثابة الشرارة لصراع إقليمي واعتبرت ضمن مقدمة أولويات سوريا الخاصة بالعراق.

هذا القلق إزاء صعود الطائفية والهويات السياسية الإثنية يُفهم بلحاظ التنوع السوري نفسه وروابط النخبة الحاكمة بالأقلية العلوية. أبدى السوريون

ملاحظة بأنهم بقوا موحدين ودولة مستقرة بالرغم من تنوعهم الديني والإثني، النقطة التي كانت كثيرة التردد عند طرحها هي حالة عدم الارتياح حول الاتجاه السائد عبر الحدود، في كل من العراق ولبنان.

المقاتلون الأجانب

إن حركة المقاتلين الجهاديين عبر الحدود العراقية السورية تبدو بأنها انخفضت لكنها لم تُستأصل بشكل كلي. من المحتمل أن تكون الحالة التي هي في مرحلة ما بعد صدام، حيث سهلت سوريا من حركة المقاتلين الجهاديين للعراق، من المحتمل أن سوريا أخذت في حساباتها بأنها وبهذا التصرف سوف تبقي الجيش الأمريكي مُرهَقاً ومَشغولاً في حرب باهظة التكاليف. دعم الفوضى في العراق وإبعاد لهب المتشددين الإسلاميين والطائفيين كان دائماً بالضد من المصالح السورية بعيدة الأجل بسبب من خطر ارتدادها عليها. على كل حال، إن حسابات النظام تمثلت في أن هذه المصالح يمكن أن يُضحى بها (وهي تضحية يسيرة) في مقابل ما كانت تروج له الولايات المتحدة حول تغيير النظام في سوريا.

بخصوص حركة المقاتلين الأجانب المستمرة، وصف المسؤولون السوريون والمحللون الأمن على الحدود العراقية بأنه يخص سوريا، وليس فقط العراق، باعتباره يخص الأمن القومي السوري. تواجه سوريا تهديداً داخلياً ينبع من وجود بعض الجماعات المسلحة هنا وهناك. منع هذه الجماعات من إيذاء النظام وتمزيق الاستقرار الداخلي له الأسبقية على منع المقاتلين من التوجه للعراق. من السهل ملاحظة أن سوريا تسمح لبعض الحركات بعبور الحدود: إما لدرء المليشيات ومخاطرها عن سوريا، وإدامة الاختراق

الاستخباري لهذه الجماعات، أو لأجل تجنب استثارة ردة فعل عنيفة لهم من خلال منع العبور.

بالرغم من ردة الفعل الغاضبة للنظام السوري من العملية العسكرية التي نفذها الجيش الأمريكي في الأراضي السورية في أكتوبر ٢٠٠٨، القضية التي أُثيرت بشكل حقيقي في اجتماعاتنا. سمعت المجموعة شكوى مفادها أن الولايات المتحدة لا تعامل سوريا باعتبارها شريكاً في مواجهة الإسلاميين المتطرفين، وأنها دائماً «الفتى المشاغب». بالإشارة إلى النظرة الجيدة حول التعاون السوري العراقي عبر الحدود، جادل الرئيس الأسد وآخرون بأن هناك ما تزال مشاكل عالقة على الجانب العراقي.

اللاجئون العراقيون

إن مصيبة اللاجئين العراقيين في سوريا هي مؤلمة للغاية، العديد منهم لا يتلقون الخدمات الأساسية، يسكنون في ظروف مزعجة وغير صحية، ويعانون من مشاكل صحية وخدمات الصحة الناقصة، إضافة للمشاكل النفسية الناجمة عن ذلك كله. وأكثر من ذلك، إن الكثير من العوائل تعيش من بيع ممتلكاتها أو إيجارها وبأقل الأسعار، ومضى هذا الحال عليهم أكثر من عامين. وإن وجودهم يجهد البنى التحتية السورية والخدمات التي تقدمها، بشكل خاص في مجال التعليم والعناية الصحية. وعلى مدى طويلة، إن اللاجئين العراقيين ممكن أن يصبحوا مصدراً للتطرف وعدم الاستقرار في البلد وفي الإقليم. أشار الرئيس الأسد عن العجز في تقديم التعليم والوظائف لهؤلاء المقيمين، لذلك إن هؤلاء اللاجئين ممكن أن يكونوا قنبلة موقوتة عندما يعودوا لبلدهم العراق.

بالرغم من هذه المشاكل، تبدو سوريا واثقة من أنها أدارت ملف اللاجئين على ما يرام. وإنهم بالتأكيد بحاجة إلى توجيه دعم مالي أكبر كي يتلاءم مع حجم اللاجئين، ومباشرة إلى الحكومة، بدلاً من توجيه الأموال إلى الأمم المتحدة أو منظمات المجتمع المدني. بشكل خاص، الشكوى من أن العراق ودول الخليج الغنية لم تفعلا ما عليها في هذا الصدد.

على كل حال، السوريون ليسوا مقتنعين بالحاجات الملحة لهؤلاء عندما ننظر للموضوع بتمعن، ويطرحون ترحابهم باللاجئين العراقيين كإشارة تضامن مع العراقيين وكجزء من سياسة الباب المفتوح السورية نحو العرب.

لا تبدو سوريا راغبة بالعودة المبكرة للعراقيين اللاجئين فيها، أو دفعهم للذهاب إلى دول أخرى في الشرق الأوسط. أما بما يتعلق بخصوص المسيحيين، والذين تتوضح حالتهم بشكل زائد في أوساط العراقيين والتي هي أيضاً تعلل بعض حالات العوز القصوى، وهناك احتمال مفاده أنهم يحتمل أن يصبحوا مقيمين دائميين في سوريا.

اللقاءات مع مؤسسات المجتمع المدني العالمية في سوريا أشارت الإحباط الذي يكتنفها جراء تعاملها مع السلطات السورية، والذين هم الواسطة المفترضة لتسليم المساعدات للعراقيين. وقد سمعت المجموعة قصصاً لمحاولات حكومية سورية لضمان بأن المساعدات هي مخصصة أصلاً لفائدة السوريين أكثر مما هي للعراقيين لتشمل كل المشاريع التي تعنى بها مؤسسات المجتمع المدني والتي هي أصلاً محددة لمنفعة مجموعة سكانية محددة من اللاجئين العراقيين.

فقد ادعوا أنهم (الحكومة السورية) تعمل بدقة مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وعليها أن تفتح البلد لمزيد من اللاجئين العراقيين ووكالات الإغاثة.

وبالرغم من المشاكل المستمرة الخاصة بتسليم المساعدات لاسيما في ما يخص المنظمات غير الحكومية الدولية، فمن الصعوبة بمكان إغفال حقيقة أن بلداً مغلقاً تقريباً يقوم بالتحلل بشكل جزئي من النهي التقليدي حول منح أطراف ثالثة ولو مساحة محدودة للعمل ضمن حدودها.

لا يستطيع أي كان أن يقدم إحصائية دقيقة حول الحجم العام للاجئين العراقيين. المراقبون قدروا العدد بمليون أو أكثر بقليل، لكن إحصائية الحكومة السورية مرتفعة جداً. قال معظم الخبراء المستقلين بأن الحجم الحقيقي أقل من هذا بكثير، وأقرب إلى الرقم الذي تُسجله (UNHCR). إن حجم الجالية العراقية في سوريا لم يبقَ ثابتاً، التخمينات القريبة من الصعب أن يصار إلى التحقق منها.

احتضان المعارضة

لعدة عقود ماضية، لعبت سوريا دور المضيف للأحزاب والأفراد المعارضين للنظام الحاكم ببغداد. إنهم استمروا في لعب هذا الدور حتى في يومنا هذا. أشار أحد المحللين على سبيل النكتة بأن دمشق احتضنت صدام عندما كان في المنفى، ثم طالباني كذلك، وإن سوريا كانت متفاعلة مع الطرفين كل حسب حينه وزمانه ولم تقرن ذلك بالتدخل في المشهد السياسي العراقي. مثلما كانت سياستها تجاه اللاجئين، ولكن نجد تدفق المسلحين عبر الحدود للعراق، فاستضافت المعارضة لقناعتها الخاصة بفتح الباب أمام العرب وأن تسعى ليكون لها صلة وأكبر حجم تأثير بأقل الكلف. على سبيل المثال، سمحت سوريا لحزب البعث العراقي وللمجاميع الأخرى بأن تعيش وتعمل على أراضيها، لكن ليس أن تأخذ استضافتها لها نفس المنحى الذي أخذته إيران في استضافتها للمجاميع الشيعية الإسلامية المعارضة في عهد

صدام.

وجود المعارضة هذا ربما يشكل وبشكل غير مباشر النظرة السورية للسياسة في داخل العراق اليوم.

التجارة والاقتصاد

لدى سوريا المزيد لتجنيه من النمو الاقتصادي والشراكة الاقتصادية مع العراق، لاسيما إذا استمر الاستقرار واستمر العراق ينهض بالجهود الرامية لاستغلال موارده الطبيعية والبشرية. يمكن للعراق أن يكون منفذاً للبضائع السورية، لاسيما الزراعية والمعلبة منها. بعض رجال الأعمال السوريين الذين تم اللقاء بهم عبروا عن أملهم بأن سوريا يمكنها أن تكون حلقة وصل العراق بأوروبا. آخرون وصفوا الاستثمارات السورية الأخيرة الرامية لتوسيع ميناء اللاذقية والتخطيط لإقامة طرق تربط بالعراق بهدف أن تكون مخرجاً متوسطياً لاستيراد وتصدير البضائع من وإلى العراق. ترغب سوريا كذلك بأن تُصلح الأنابيب التي تربط مع العراق وإعادة استخدامها وتشغيلها، ولكن ما زالت هذه الطموحات مجرد آمال تراوح في مكانها بحثاً عن صاحب الامتياز لاستيراد النفط. حتى بدون تقديم دعم في مجال الطاقة، هناك حقيقة وجود مصالح راسخة تمتاز بها سوريا في الثقة بقدرتها على الدخول غير المكلف للاستثمار في مجال النفط والغاز الطبيعي في العراق، لاسيما أن موجودات سوريا من هاتين المادتين آخذة بالتضاءل.

حتى هذه اللحظة، وعلى كل حال، فإن النشاط السوري الاقتصادي في العراق محدود للغاية، وإن السبب الأولي لذلك فسره رجال الأعمال السوريون يعود إلى أن اقتصاد سوريا أضعف وأصغر من أن يكون فاعلاً في العراق. رأس مال البنك السوري قليل، ومعظم عقود إعادة الإعمار في العراق كبيرة جداً بالنسبة للمقاولين السوريين. سوريا ما زالت تمر بمرحلة الإصلاح

الليبرالي للاقتصاد والتي أعطت نتائج إيجابية، لكن ما زال هناك طريق بعيد يجب المضي به. وأكثر من ذلك، العقوبات الأمريكية التي فرضت على سوريا تعوق إلى حد كبير من الجهود السورية الرامية إلى إقامة المشاريع في العراق. بالرغم من أن الولايات المتحدة لا تستطيع إعاقة العلاقات الثنائية بين سوريا والعراق. إن الاهتمام في سوريا هو أن المشاكل السياسية بين واشنطن ودمشق تعطي هامشاً وحافزاً محدوداً للعراقيين للعمل مع سوريا، بالرغم من التماثل في اللغة والمصاهرة بين شعبي البلدين، والتوجه في العراق لاستيراد سلع منخفضة الثمن ومحاصيل زراعية سورية.

المملكة العربية السعودية والعراق: نظرة عامة

كما في سوريا، افتقرت مداولاتنا إلى التطرق لحاجات العراق الضرورية والعاجلة، وإذ أشار السعوديون إلى أن استمرار صعوبة الأوضاع وحيازة الأوضاع لأكبر اهتمام، لكن لا توجد خطورة كما كان الحال عليه إبان الاجتياح أو إبان الجنوح إلى العنف عام ٢٠٠٦. باعتبار أن لها شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة، بقي السعوديون مصدومين وممتعضين لأن واشنطن تجاهلت نصائحهم حيال العراق، أو بشكل أكثر وضوحاً، فشلت بالتشاور مع المملكة حول القضايا الحساسة المتعلقة بالعراق. بدت إدارة بوش تميل لإعطاء أوامر وغير راغبة لإرساء شراكة صادقة حول القضايا المحورية كالعراق. العديد من السعوديين الذين تم مقابلتهم أكدوا ترابط الأحداث في العراق مع أزمات أخرى في المنطقة، واشتكوا من أن واشنطن تتعامل عادة مع القضايا من فراغ. يعتقد السعوديون بأن إدارة بوش قيدت التدخل السعودي وبتعمد في مرحلة ما بعد صدام، حتى في مجالات الاقتصاد والتجارة، ولأغراض

سياسية بحتة، وفي بعض الأحيان لا يستاء السعوديون من ذلك، بل يرونه أمراً طائشاً دالاً على إهمال واشنطن وعدم اكتراثها، ومن شأنه أن يفتح باب الدعوة لإيران بشكل غير مقصود لتتواجد في العراق، وتعمل على زيادة نفوذها، لاسيما في جنوب البلاد.

في المناقشة التي جرت مع السعوديين حول آخر التطورات في العراق، بدوا وإلى حد ما بعيدين عن الأحداث، وعلى خلاف السوريين، لذا لا نتفاجأ من قلة السعوديين المغادرين للعراق، غياب وجود دبلوماسي في العراق، ووجود مجموعة قليلة من العراقيين في المملكة. في سؤال حول سبل المصالحة السياسية والاستقرار في العراق، كان لمعظم السعوديين أفكاراً فقيرة حول ذلك. وظلت المناقشات تدور على نحو مضطرد إلى أفكار يدعو السعوديون من وجود تجارب سابقة في الماضي ويشتكون من الإدارة السيئة للأمريكان منذ البداية. أشار السفير بول بريمر أكثر من غيره بأن السعوديين تواقون إلى المساهمة في دعم الاستقرار في العراق، وتوسيع الروابط الاقتصادية، لكن لا يبدو أنهم في وضع مثالي ليكونوا عراباً سياسياً أو حتى وسيطاً إقليمياً. نمو التأثير الإيراني في العراق يبعث إلى الاهتمام الكبير وإنذار في الوقت ذاته، باعتبار أن إيران حالة عامة تخص كل الإقليم. أحد محاورينا (من السعوديين) خمن بأن الولايات المتحدة والعراق مضيا للحرب، وخرجت إيران منتصرة فيها.

إن السعوديين متفائلون تجاه انتخاب باراك أوباما رئيساً للولايات المتحدة، مع ذلك، فهم لا يتوقعون تصاعداً إيجابياً أو أداء أكثر كفاءة في السياسة الأمريكية في الإقليم. فهم ما زالوا مهتمين بموضوع إمكانية انسحاب القوات الأمريكية بشكل سريع جداً من العراق. لكن بوجود الحرب في غزة، فإنه لمن الصعب أن يستمر تركيز السعوديين على العراق.

فالتلفزيون والإنترنت وأجهزة الهاتف النقال مشبعة بصور الموت والدمار في غزة. يرى السعوديون أن واشنطن تواجه أزمة جديدة خاصة بالمصداقية والشرعية، والتي على أوباما أن يتعامل معها فوراً.

قضايا محددة

الدعم السياسي للحكومة العراقية: العديد من المجاميع التي قابلتها المجموعة في السعودية يعتقدون بأن لا مشكلة لبلدهم في التعامل مع النخبة السياسية لعراق ما بعد صدام، ما دامت الحكومة العراقية ائتلافية وإن العناصر الأساسية للمجتمع العراقي ممثلة فيها. فقد قال أحد الشخصيات القيادية التي التقينا بها («لا اعتراض سعودي على تولي الشيعة الحكم في العراق طالما أنه يلبي احتياجات جميع العراقيين»). ما زال السعوديون يتطلعون إلى رؤية إشارات مفادها أن المجتمع السني له وجود دائم في حكم العراق، معبرين في الوقت نفسه عن شكوكهم بأن المالكي مقتنع فعلاً بأن للعشائر دوراً شرعياً تقوم به. فقبل الاجتياح الأمريكي، طورت المملكة فكرة إشراك القبائل (كما هو الحال مع المنظمات كاتحادات العمال والجهات المختصة) وعدهم لاعباً أساسياً في النظام السياسي لمرحلة ما بعد صدام، الاقتراح الذي تم تجاهله من الولايات المتحدة وبريطانيا. فالسعوديون جادلوا بأن الاستعانة بهكذا مؤسسات اجتماعية تتجاوز الانقسام الشيعي — السني من شأنه أن يساعد في تجنب الخطر الكامن في الطائفية الذي نشأ بسبب تأكيدات سلطة التحالف المؤقتة (CPA) حول المرجعية الدينية والطائفية في التعيينات في المناصب الرسمية.

يدعي السعوديون بأن الأمن هو العائق الرئيسي لعدم إرسال المملكة سفيراً

لها في بغداد. أحد القياديين في المملكة أشار بأن هناك خطة مؤكدة لإرسال دبلوماسي رفيع المستوى لبغداد لفترة مؤقتة، ريثما يكون الوضع الأمني ملائماً لإرسال بعثة دبلوماسية متكاملة دائمة. السعوديون مقتنعون بأن أي ممثل رفيع المستوى (سفير) للمملكة ربما يكون عرضة للاختطاف وهذا شيء يدركه العراقيون.

الأمن، الحدود، الارتداد العكسي: إن اهتمام المملكة الرئيسي ينصب في تجنب انتشار الصراع من العراق، لذلك هم متشددون جداً في بناء بنى أمنية على طول حدودهم في العراق. مع انتشار القاعدة في العراق وبالتماشي مع زيادة هجماتها الإرهابية في السعودية لعدة سنوات مضت، ظلت المملكة واثقة في أهمية تجنب العنف العسكري في العراق والذي ربما يعبر الحدود.

بشكل مشابه للسوريين، السعوديون معنيون بوحدة العراق، مع وجود المشكلة الكردية والتي تبدو بارزة وحاضرة في تفكيرهم. إنهم اقترحوا بأن على مجلس الأمن أن يتبنى قراراً جديداً، تحت البند السابع من الميثاق، يتضمن تثبيت مبدأ عدم انتهاك حرمة الأراضي العراقية ويجيز وضع القوات الدولية في شمال العراق لأجل تجنب تقسيم البلد. وأخبرنا أيضاً، أن استبعاد الطموحات الكردية من طاولة البحث، كان ضرورياً لإبقاء دول الجوار في محور العمل.

عزلة العراق: تحدث السعوديون معنا بشكل مطول حول عزلة العراق التي مر عليها سنين طويلة، بدأت في ظل حكم صدام، ولاحقاً بسبب العنف وما ترتب عن الاجتياح الأمريكي. التردد السعودي من الذهاب للعراق يسبق الاجتياح الأمريكي. هم دافعوا عن ذلك، إذ من النادر أن يلتقي السعوديون والعراقيون (بالرغم من أن هناك عراقيين اثنين في القاعة التي تم فيها الحوار)، وبشكل خاص على مستوى القيادة، سواء في مجال الاقتصاد،

السياسة والمجال الاجتماعي. هذه العزلة كانت واضحة في مداولاتنا، حيث أن العديد من السعوديين لم يكونوا على دراية بآخر تطورات العملية السياسية في العراق، حتى لو تعلق الأمر بالمجتمع السني. بينما أشار أحد المحللين الذي كان على دراية بأهمية وجود عراق قوي يدعم السلام الإقليمي والاستقرار الدائم، أشار بالقول «على العراق أن يتصالح مع نفسه قبل أن يتصالح مع الآخرين».

الاقتصاد، التجارة وإسقاط الدين: وجدت المجموعة بصيص أمل بين السعوديين مفاده رغبتهم بتوسيع حجم الأعمال التجارية مع العراق، مقرين بأن حجم المصالح بقي مهماً. يقول السعوديون بأنهم متلهفون لفتح روابط مع العراق بعد الاجتياح الأمريكي، واستثمار الأموال في تبادلات عبر الحدود، والتي كانت مقيدة من قبل إدارة بوش وسلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) سابقاً. تخشى السعودية أيضاً على عامليها وما تواجهه الشركات من كلف تشغيل مرتفعة والرشى التي لا بد من دفعها مقابل الحصول على فرص استثمار بالعراق. عندما ركزنا على مسألة الديون الخارجية، يعترف السعوديون بأنهم يتوقعون إطفاء ديون العراق التي تعود لعهد صدام في نهاية المطاف، لكنهم نوهوا للعوائق التقنية والمصرفية التي تعود وراء تخلف المملكة عن المشاركة في نادي باريس، بالرغم من الذي أخبرنا به، غادرت المجموعة بتصور مفاده بأن المشاكل السياسية والعلاقات الفاترة بين حكومة المالكي والرياض بقت هي أصعب عقبة.

بشكل سلبي مُغرض، صدمت المجموعة بمستوى السلبية التي أبداها السعوديون إزاء العراق، هناك إحساس بأن القوى التي تشكل وتتحكم بالعراق وعموم الإقليم هي في خارج نطاق سيطرتهم، وكما أشرنا أعلاه، أشار عدد من محاورينا إلى أن العراق هو مشكلة أمريكية الحل، حتى عندما عبروا عن خشيتهم بأنهم سوف يُتركوا في الفوضى ليتعاملوا معها إذا ما غادرت

الولايات المتحدة بشكل مستعجل. بالرغم من المصلحة الواضحة في توسيع الدور القيادي للمملكة، صادفت المجموعة توجهاً حذراً، سواء فيما يتعلق بالعراق وإيران والصراع العربي الإسرائيلي.

قد يبدو السعوديون متفاعلين، ولكنهم بشكل مؤكد منحازون لاتجاه ما. أُطلق الإنذار تجاه الموقف الأمريكي الآخذ بالضعف تدريجياً في الإقليم، وهناك نهوض واسع للمتطرفين والإسلام المسلح.

إيران: هناك اهتمام خاص في دعم إيران للأزمات الإقليمية على نحو يحقق مكاسب لها، وفشل الولايات المتحدة في أن تضع حداً لهذه الظاهرة. فالذين تم مقابلتهم أخبروا المجموعة لأكثر من مرة بأنه وبدون جهود التغيير التي تقوم بها الإدارة الأمريكية الجديدة من أجل احتواء وحل الأزمات الإقليمية، لاسيما في غزة، فإن واشنطن وحلفاءها سوف يستمروا بمعاناة التأثير المتضائل لهم. يفهم السعوديون جدل التغيير في الولايات المتحدة بخصوص المحادثات مع إيران («نعم للخطوبة، لا للزواج» قال ذلك أحد الشخصيات القيادية).

أبدى السعوديون موقفهم بأن على الولايات المتحدة أن تأخذ زمام المبادرة لأجل تحجيم النفوذ الإيراني في الإقليم قبل المباشرة في دخول نماذج مختلفة للتعامل مع إيران. بشكل خاص، أشاروا لاحتياجات القيادة الأمريكية لتجديد عملية السلام العربية الإسرائيلية، وأشاروا كذلك إلى الانتخابات الإيرانية المقبلة في حزيران ٢٠٠٩، واستمرار الولايات المتحدة بالعمل بالضد من أي حركة دراماتيكية تسبق الانتخاب، خشية أن تعطي عكس النتائج المرجوة وتساهم في توليد المزيد من الدعم الشعبي للمتشددين الإيرانيين.